مجلة العلوم الإنسانية

علمية محكّمة -نصف سنوية

Journal of Human Sciences

تصدرها كلية الآداب / الخمس

جامعة المرقب. ليبيا

Al - Marqab University- Faculty of Arts- alkhomes

24

العدد

الرابع

والعشرون

مارس2022م

تصنيف الرقم الدولي (ISSI/2710-3781)

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية (2021/55)

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَاللهُ خَلَقَكُمْ ثم يَتَوَفَاكُمْ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَى أَرَذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْ لا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ قَدِير)

صدق الله العظيم

(سورة النحل– آيه70)

هيئة التحريـــر			
عبد السلام مهنى فريوان رئيساً			
د. أنور عمر أبوشينة	مديراً	د.فوزية محمد علي مراد	عضواً
د. عبد المولى محمد الدبار	عضواً	د.شعبان على أبوراس	عضواً
أ. عبدالله محمد ضو	عضواً	د.أحمد مريحيل حريبش	عضواً

المجلة علمية ثقافية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة المرقب/ كلية الآداب الخمس، وتنشر بها البحوث والدراسات الأكاديمية المعنية بالمشكلات والقضايا المجتمعية المعاصرة في مختلف تخصصات العلوم الإنسانية.

كافة الآراء والأفكار والكتابات التي وردت في هذا العدد تعبر عن آراء أصحابها فقط، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة تحرير المجلة، ولا تتحمل المجلة أية مسؤولية تجاهها.

تُوجّه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:

هيئة تحرير مجلة العلوم الإنسانية

مكتب المجلة بكلية الآداب الخمس جامعة المرقب الخمس /ليبيا ص.ب (40770)

هاتف/واتساب (00218925217277 د. أنور)

(00218926861809 د. عبد المولى)- أو (00218924778614 د. فوزية)

البريد الإلكتروني:hsj@elmergib.edu.ly.com

قواعد ومعايير النشر

– تهتم المجلة بنشر الدراسات والبحوث الأصيلة، التي تتسم بوضوح المنهج، ودقة التوثيق في حقول الدراسات المتخصصة في اللغة العربية، والإنجليزية، والدراسات الإسلامية، والشعر والأدب، والتاريخ والجغرافيا، والفلسفة وعلم الاجتماع، والتربية وعلم النفس، وما يتصل بها من حقول المعرفة.

– ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات العلمية المقامة داخل الجامعة، على أن لايزيد عدد الصفحات عن خمس صفحات مطبوعة.

– نشر البحوث والنصوص المحققة والمترجمة، ومراجعات الكتب المتعلقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، ونشر البحوث والدراسات العلمية النقدية الهادفة التي تقدم المعرفة العلمية والإنسانية.

– ترحب المجلة بعروض الكتب على ألا يتجاوز تاريخ إصدارها ثلاثة أعوام ولا يزيد حجم العرض عن صفحتين مطبوعتين، وأن يذكر الباحث في عرضه المعلومات الآتية (اسم المؤلف كاملاً –عنوان الكتاب –مكان وتاريخ النشر–عدد صفحات الكتاب –اسم الناشر–نبذة مختصرة عن مضمونه –تكتب البيانات السالفة الذكر بلغة الكتاب).

ضوابط عامة للمجلة

ـ يجب أن يتسم البحث بالأسلوب العلمي النزيه الهادف ويحتوي على مقومات ومعايير المنهجية العلمية في إعداد البحوث.

– يُشترط في البحوث المقدمة للمجلة أن تكون أصيلة، ولم يسبق أن نُشرت أو قُدمت للنشر في مجلة أخرى، أو أية جهة ناشرة، وأن يتعهد الباحث بذلك خطيًا عند تقديم البحث، وتقديم إقرار بأنه سيلتزم بكافة الشروط والضوابط المقررة في المجلة، كما أنه لا يجوز يكون البحث فصلًا أو جزءًا من رسالة (ماجستير – دكتوراه) منشورة، أو كتاب منشور.

ـ لغة المجلة هي العربية، ويمكن أن تقبل بحوثًا باللغة الإنجليزية أو بأية لغة أخرى، بعد موافقة هيئة التحرير.

– تحتفظ هيئة التحرير بحقها في عدم نشر أي بحث، وتُعدُّ قراراتها نهائية، وتبلغ الباحث باعتذارها فقط إذا لم يتقرر نشر البحث، ويصبح البحث بعد قبوله حقًا محفوظًا للمجلة ولا يجوز النقل منه إلا بالإشارة إلى المجلة.

– لا يحق للباحث إعادة نشر بحثه في أية مجلة علمية أخرى بعد نشره في مجلة الكلية، كما لا يحق له طلب استرجاعه سواء قُبلَ للنشر أم لم يُقبل.

– تخضع جميع الدراسات والبحوث والمقالات الواردة إلى المجلة للفحص العلمي، بعرضها على مُحكِّمين مختصين (محكم واحد لكل بحث) تختارهم هيئة التحرير على نحو سري لتقدير مدى صلاحية البحث للنشر، ويمكن أن يرسل إلى محكم آخر؛ وذلك حسب تقدير هيئة التحرير.

– يبدي المقيم رأيه في مدى صلاحية البحث للنشر في تقرير مستقل مدعماً بالمبررات على أن لاتتأخر نتائج التقييم عن شهر من تاريخ إرسال البحث إليه، ويرسل قرار المحكمين النهائي للباحث، ويكون القرار إما:

*** قبول البحث دون تعديلات.**

***قبول البحث بعد تعديلات وإعادة عرضه على المحكم.**

***رفض البحث.**

– تقوم هيئة تحرير المجلة بإخطار الباحثين بآراء المحكمين ومقترحاتهم إذا كان المقال أو البحث في حال يسمح بالتعديل والتصحيح، وفي حالة وجود تعديلات طلبها المقيم، وبعد موافقة الهيئة على قبول البحث للنشر قبولًا مشروطًا بإجراء التعديلات يطلب من الباحث الأخذ بالتعديلات في فترة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ استلامه للبحث، ويقدم تقريرًا يبين فيه رده على المحكم، وكيفية الأخذ بالملحوظات والتعديلات المطلوبة.

– ترسل البحوث المقبولة للنشر إلى المدقق اللغوي، ومن حق المدقق اللغوي أن يرفض البحث الذي تتجاوز أخطاؤه اللغوية الحد المقبول.

– تنشر البحوث وفق أسبقية وصولها إلى المجلة من المحكم، على أن تكون مستوفية الشروط السالفة الذكر.

– الباحث مسئول بالكامل عن صحة النقل من المراجع المستخدمة، كما أن هيئة تحرير المجلة غير مسئولة عن أية سرقة علمية تتم في هذه البحوث.

– ترفق مع البحث السيرة العلمية (cv) مختصرة قدر الإمكان تتضمن الاسم الثلاثي للباحث، ودرجته العلمية، وتخصصه الدقيق، وجامعته وكليته وقسمه، وأهم مؤلفاته، والبريد الإلكتروني والهاتف ليسهل الاتصال به.

– يخضع ترتيب البحوث في المجلة لمعايير فنية تراها هيئة التحرير.

– تقدم البحوث إلى مكتب المجلة الكائن بمقر الكلية، أو ترسل إلى بريد المجلة الإلكتروني.

– إذا تم إرسال البحث عن طريق البريد الإلكتروني أو صندوق البريد يتم إبلاغ الباحث بوصول بحثه واستلامه.

– يترتب على الباحث في حالة سحبه لبحثه أو إبداء رغبته في عدم متابعة إجراءات التحكيم والنشر، دفع الرسوم التي خصصت للمقيمين.

شروط تفصيلية للنشر في المجلة

-عنوان البحث: يكتب العنوان باللغتين العربية والإنجليزية، ويجب أن يكون العنوان مختصرًا قدر الإمكان، ويعبر عن هدف البحث بوضوح، ويتبع المنهجية العلمية من حيث الإحاطة والاستقصاء وأسلوب البحث العلمي.

- يذكر الباحث على الصفحة الأولى من البحث اسمه ودرجته العلمية والجامعة أو المؤسسة الأكاديمية التي يعمل بها.

- أن يكون البحث مصوغًا بإحدى الطريقتين الآتيتين:

1- البحوث الميدانية: يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومبرراته ومدى الحاجة إليه، ثم يحدد مشكلة البحث، ويجب أن يتضمن البحث الكلمات المفتاحية (مصطلحات البحث)، ثم يعرض طريقة البحث وأدواته، وكيفية تحليل بياناته، ثم يعرض نتائج البحث ومناقشتها والتوصيات المنبثقة عنها، وأخيرًا قائمة المراجع.

2- البحوث النظرية التحليلية: يورد الباحث مقدمة يمهد فيها لمشكلة البحث مبينًا فيها أهميته وقيمته في الإضافة إلى العلوم والمعارف وإغنائها بالجديد، ثم يقسم العرض بعد ذلك إلى أقسام على درجة من الاستقلال فيما بينها، بحيث يعرض في كل منها فكرة مستقلة ضمن إطار الموضوع الكلي ترتبط بما سبقها وتمهد لما يليها، ثم يختم الموضوع بخلاصة شاملة له، وأخيرًا يثبت قائمة المراجع.

- يقدم الباحث ثلاث نسخ ورقية من البحث، وعلى وجه واحد من الورقة (A4) واحدة منها يكتب عليها اسم الباحث ودرجته العلمية، والنسخ الأخرى تقدم ويكتب عليها عنوان البحث فقط، ونسخة إلكترونية على(CD) باستخدام البرنامج الحاسوبي (MS Word).

- يجب ألا تقل صفحات البحث عن 20 صفحة، ولا تزيد عن 30 صفحة، بما في ذلك صفحات الرسوم، والأشكال، والجداول، وقائمة المراجع.

- يرفق مع البحث ملخصان (باللغة العربية والإنجليزية) في حدود (150) كلمة لكل منهما، وعلى ورقتين منفصلتين بحيث يكتب في أعلى الصفحة عنوان البحث ولا يتجاوز الصفحة الواحدة لكل ملخص.

- يُترك هامش مقداره 3 سم من جهة التجليد بينما تكون الهوامش الأخرى 2.5 سم، المسافة بين الأسطر مسافة ونصف، يكون نوع الخط المستخدم في المتن 12 Times New Roman للغة الإنجليزية ومسافة ونصف بخط 13 Simplified Arabic للأبحاث باللغة العربية.

- في حالة وجود جداول وأشكال وصور في البحث يكتب رقم وعنوان الجدول أو الشكل والصورة في الأعلى بحيث يكون موجزًا للمحتوى وتكتب الحواشي في الأسفل بشكل مختصر، كما يشترط لتنظيم الجداول اتباع نظام الجداول المعترف به في جهاز الحاسوب، ويكون الخط بحجم 12.

– يجب أن ترقم الصفحات ترقيمًا متسلسلًا بما في ذلك الجداول والأشكال والصور واللوحات وقائمة المراجع.

طريقة التوثيق: يُشار إلى المصادر والمراجع في متن البحث بأرقام متسلسلة توضع بين قوسين إلى الأعلى هكذا: (1)، (2)، (3)، ويكون ثبوتها في أسفل صفحات البحث، وتكون أرقام التوثيق متسلسلة موضوعة بين قوسين في أسفل كل صفحة، فإذا كانت أرقام التوثيق في الصفحة الأولى مثلاً قد انتهت عند الرقم (6) فأن الصفحة التالية ستبدأ بالرقم (1).

– ويكون توثيق المصادر والمراجع على النحو الآتي:

أولًا: الكتب المطبوعة: اسم المؤلف ثم لقبه، واسم الكتاب مكتوبًا بالبنط الغامق، واسم المحقق، أو المترجم، والطبعة، والناشر، ومكان النشر، وسنته، ورقم المجلد –أن تعددت المجلدات –والصفحة. مثال: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط2، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1965م، ج3، ص40. ويشار إلى المصدر عند وروده مرة ثانية على النحو الآتي: الجاحظ، الحيوان: ج، ص.

ثانيًا: الكتب المخطوطة: اسم المؤلف ولقبه، واسم الكتاب مكتوبًا بالبنط الغامق، واسم المخطوط مكتوبًا بالبنط الغامق، ومكان المخطوط، ورقمه، ورقم اللوحة أو الصفحة. مثال: شافع بن علي الكناني، الفضل المأثور من سيرة السلطان الملك المنصور. مخطوط مكتبة البدليان بأكسفورد، مجموعة مارش رقم (424)، ورقة 50.

ثالثا: الدوريات: اسم كاتب المقالة، عنوان المقالة موضوعًا بين علامتي تنصيص " "، واسم الدورية مكتوبًا بالبنط الغامق، رقم المجلد والعدد والسنة، ورقم الصفحة، مثال: جرار، صلاح: "عناية السيوطي بالتراث الأندلسي–مدخل"، مجلة جامعة القاهرة للبحوث والدراسات، المجلد العاشر، العدد الثاني، سنة 1415هـ/ 1995م، ص179.

رابعًا: الآيات القرآنية والأحاديث النبوية: تكتب الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين بالخط العثماني﴿ ﴾ مع الإشارة إلى السورة، ورقم الآية. وتثبت الأحاديث النبوية بين قوسين مزدوجين «» بعد تخريجها من مظانها.

ملاحظة: لا توافق هيئة التحرير على تكرار الاسم نفسه (اسم الباحث) في عددين متتالين؛ وذلك لفتح المجال أمام جميع أعضاء هيئة التدريس للنشر.

فهرس المحتويات

عنوان البحث الصفحة

1- البيروقراطية بين النظرية والتطبيق دراسة تحليلية
د. آمنة رمضان علي العريفي.....16
2- الإتباع الحركي التقدمي في القراءات القرآنية في معجم تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري .
أ. نورية صالح إفريج.....68
3- ظاهرة اللجوء السياسي في الدولة الإسلامية في صدر الإسلام .
د. مراد خليفة كورة، أ. فائزة أحمد الصغير 97
4- حكم نقل الأعضاء وفق النظر الطبي والاجتهاد المقصدي .
د. علي عبد الله إجمال، أ. سالم مفتاح إبراهيم بعوه.....124
5- صدام الحضارات بين الواقع والنظرية نظرية صامويل هنتنجتون "أنموذجا" قراءة تحليلية نقدية .
د. مسعودة رمضان العجل.....155
6- الآثار المبتهجة في شرح الشواهد الشعرية للأدوات والصرف في الأنوار المنبلجة لشرح المنفرجة لأبي العباس النقاوسي .
د. محمد سالم العابر 178
7- الصورة الشعرية .
د. عطية صالح الربيقي.....219
8- إلزام الواعد بوعده ومواعدته المرابحة للآمر بالشراء أنموذجاً.
أ. فرحات البشير الكاسح.....245

9-خيول القبائل الليبية الأصيلة وشهرتها العالية من أقدم العصور حتى القرن الأول قبل الميلاد .

د. عياد مصطفى محمد إعبيليكة.....289

10- النمو الحضري وتطور أنماط استعمالات الارض بمدينة الخمس .

د. رجعة سعيد الجنقاوي، د. نجوي عمر الجنين.....306

11- ثقافة الجسد الأنثوي وإعادة إنتاج التمثلات الاجتماعية والثقافية للتراتبية الجنسية (دراسة ميدانية) .

أ. سعاد علي الرفاعي.....333

12- الحياة الاقتصادية لمدينتي المهدية والمنصورية في عهد الفاطميين .

د. خالد محمد مرشان، أ. أحمد على دعباج، أ. نور الهدى نوري مجبر.....381

13-تكامل الحكمة والشريعة عند ابن رشد الحفيد.

د. صلاح حسن شنيب.....431

14-التوزيع الجغرافي للناخبين في ليبيا عام 2012م .

د. إلهام نوري الشريف.....459

15-الاعتزال عند الجاحظ .

أ. كميلة محمد عبد الله.....485

16- العوامل الطبيعية وأثرها على الأنشطة الاقتصادية في منطقة الخمس.

د. الصادق محمود عبدالصادق، د. عمر إبراهيم المنشاز.....510

17- الموارد السياحية في بلدية الكفرة

د. بشير عمران أبوناجي، د. إبرهيم مفتاح الدقداق.....542

18- الخاطرة في أدب شريفة القيّادي دراسة تطبيقية فنية .

أ. فاطمة رجب محمد موسى.....577

19-اعتراضات ابن قيم الجوزية على آراء سيبويه النحوية في كتابه "بدائع الفوائد"

د. محمود محمد أميمن.....616

20-السجون والسجناء في الدولة الأموية (41- 132هـ)

حمزة محمد البكوش ، د.علي أحمد القائد 650

21- علاقة العالم المادي بالحركة الزمانية في فلسفة نصير الدين الطوسي .

د. أحمد مريحيل حريبش.....684

22- الدين وتطور الحياة الاجتماعية والثقافية في مصر القديمة (3200-2280ق.م)

د. شعبان علي أبوراس، أ. سكينة ظافر الأرناؤوطي.....707

23- الدروس المستفادة من معاناة الأنبياء عليهم السلام مع قومهم (السامري والمساس..انموذج معاصر) .

د. محمد أوحيدة أحمد أوحيدة.....751

24- " المتطلبات المُناخية لمحاصيل الخضراوات في الضفة الغربية- فلسطين"

د. حجازي محمد أحمد الدعاجنة، أ. آية أحمد عبد الشكور النتشة.....785

25- عوامل انتشار الإسلام في شرق وجنوب شرق آسيا)

د. سليمة بوعجيلة المسماري.....829

26- دافعية الإنجاز وعلاقته بالعوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى طلبة جامعة المرقب دراسة امبريقية .

د. نجاة سالم زريق، د. ليلي محمد اكتيبي، أ. هيفاء مصطفى اقنيبر.....853

27- مفهوم الدين في فلسفة توماس هوبز .
د.فوزية محمد مراد.....892
28-ظاهرة السلوك العدواني (مفهومه وأسبابه وأشكاله) والأساليب الإرشادية لمعالجة هذه الظاهرة .
إعداد: أ.فاطمة أحمد قناو/ أ.زهرة أبوراس.....924
29-Second Language Teacher Cognition and Learner Outcomes: A Case Study of English Pronunciation Teaching in a Libyan University
Najah Mohammed Genaw.....956
30-Morphological Awareness And Its Correlation With Vocabulary Knowledge Among Undergraduate Students
AMAL SALEH SASE.....977
31-Università di khoms Facoltà di Lettere Dipartimento di Lingua Italiana L'insegnamento Dell'italiano nella letteratura Italiana Come LS
I Docenti : Taher E Abubaker Lashter/ Touraia Ibrahim El Eluani Wagdi R.M Danna.....998

التوزيع الجغرافي للناخبين في ليبيا عام 2012م

د. إلهام نوري الشريف•

المقدمـة:

أجريـت انتخابـات المـؤتمر الـوطني العـام فـي 7 يوليـو 2012م لاختيـار 200 مـن أعضـاء المـؤتمر الـوطني العـام الـذي سيتولى السلطة مـن قبـل المجلـس الوطني الانتقالي، وكانت هذه الانتخابات ذات أهمية رمزية في جعل البلد تخرج من المرحلـة الانتقاليـة الطويلـة بـدءاً مـن كتابـة الدسـتور وتشـكيل حكومـة جديـدة، وقـد أعطيت الليبيين فرصة تاريخية لممارسة حقهم في الانتخابات متحدية ظروف البلاد الصعبة، فلم يكن لليبيا بنية انتخابية على الإطلاق من بطاقات انتخابية وسجلات للناخبين، كما أن تاريخها الانتخابي قصير وغير مشجع من خلال هيمنة السلطة التنفيذية، وما يزيد من تحديات هذه المرحلة انتشار السلاح والتشكيلات المسلحة بعد حرب أهلية ونزاع مسلح، وتدخل دولي، بالإضافة إلى وجود النعرات الجهوية والقبلية ونقص الوعي بالعملية الانتخابية، وعدم وجود تقسيم إداري معتمد والشرخ الكبير الذي أحدثه الانقسام بين العديد من المناطق، خاصة في شرق البلاد وجنوبها، جعل من العسير وضع تقسيمة مقبولة للدوائر، وكذلك عدم الشعور بالأمان نتيجة الاعتداءات على محطات الاقتراع ومقرات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في فترة ما قبل الانتخابات.

• عضو هيأة التدريس بقسم الجغرافيا – كلية الآداب – الخمس/ جامعة المرقب

أسباب اختيار الموضوع:

1) تشهد ليبيا مرحلة تحول ديمقراطي يستوجب دراسة العملية الانتخابية التي تشكل أساس هذا التحول.
2) قلة الدراسات التي تناولت العملية الانتخابية في ليبيا من منظور جغرافي.
3) رغبة الباحث في إضافة حلقة جديدة من حلقات البحث الخاصة بالجغرافية السياسية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في ثقافة المشاركة السياسية لدى الليبيين بعد غيابها لمدة 42 سنة، وهل كانت ليبيا جاهزة لمثل هذا الاستحقاق الانتخابي، وهل ستعطي ثقافتنا الدستورية الانتخابية بعد التحولات الديمقراطية الجارية المشاركة الانتخابية الصحيحة.

أهمية الدراسة:

1) الوقوف على حالة ليبيا فيما يتعلق بعملية التحول السياسي وإلى أي مدى تم تحقيق نجاحات في ذلك الأمر.
2) التعرف على العوامل التي دفعت نسبة من المواطنين للتسجيل في قيد الناخبين ومنعت نسبة أخرى من التسجيل في قيد الناخبين.
3) الكشف عن رأي المواطنين في التجربة الانتخابية ورأيهم في تنظيمها وتنفيذها.
4) بيان العوامل المؤثرة في قرار اختيار الناخبين لمرشحيهم والمواصفات التي يناشدوها.

5) إسهام البحث في تعميق الوعي بتجربة الانتخابات وترشيد هذه التجربة وتطويرها.

منطقة الدراسة:

يمكن تحديد هذه الدراسة مكانياً وموضوعياً على النحو التالي:

1) **الحدود المكانية:** لهذه الدراسة محددة بليبيا كدولة على الخريطة السياسية، حيث تقع ما بين دائرتي عرض 30 َ 19 ْ 33ْ شمالاً وخطي طول 9 ْ 25ْ شرقاً[1]. وجغرافياً تمتد من بئر الرملة شرقاً إلى رأس الجدير غرباً بجبهة ساحلية طويلة على السواحل الجنوبية للبحر المتوسط بمساحة 1900 كم، وتقع ما بين دولتي مصر والسودان في الشرق وبين دولتي تونس والجزائر في الغرب وبين البحر المتوسط شمالاً ودولتي تشاد والنجير جنوباً.

2) **الحدود الموضوعية:** تتمثل في أن موضوع الدراسة مقتصر على انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012م وتقسيم ليبيا إدارياً إلى 13 دائرة انتخابية رئيسية لمعرفة التوزيع الجغرافي للناخبين على الدوائر الانتخابية ونسبة المشاركة السياسية والتحديات التي تواجه ليبيا كما هو موضح بالشكل رقم (1).

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والكمي لتوظيف النماذج والبيانات المتعلقة بالظاهرة وتحليل الإحصاءات الرسمية وغير الرسمية الواردة بتقارير

(1) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1971م، ص9.

المنظمات للمحلية والدولية حول العملية الانتخابية في ليبيا عام 2012م، واستعان الباحث بتقنيات الحاسوب مثل برنامج spss في تحليل البيانات وبرنامج Excel في إعداد الرسومات البيانية.

شكل (1) توزيع الدوائر الرئيسية في انتخابات المؤتمر الوطني العام لدولة ليبيا عام 2012م

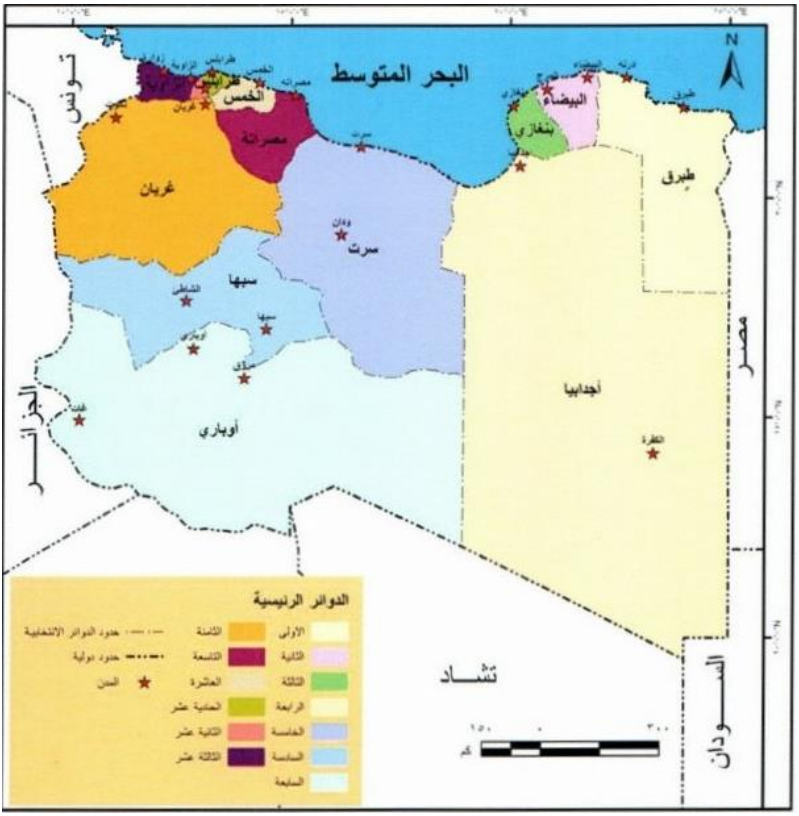

المصدر: المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، ليبيا، 2012م.

أولاً- مفهوم الانتخابات وطبيعتها:

تعد الانتخابات أحد المراحل الهامة لتطور أي نظام سياسي ومن المسائل الجوهرية التي تحرص الأنظمة الديمقراطية على النص عليها عبر دساتيرها وتشريعاتها الداخلية باعتبارها الوسيلة الوحيدة والآلية الأساسية التي يتم عن طريقها تداول السلطة بطريقة ديمقراطية[1].

فالانتخابات هو أساس المبدأ الديمقراطي والوسيلة المشاركة في تكوين حكومة نيابية تستمد وجودها في السلطة واستمراريتها من استنادها إلى الشعب[2].

والانتخابات الليبية 2012م هي عملية اختيار أعضاء المؤتمر الوطني العام وفقاً لأحكام القانون.

ويمثل المؤتمر الوطني العام السلطة التشريعية المؤقتة للدولة للمرحلة الانتقالية المنتخبة وفقاً لأحكام القانون، ويتألف من 200 عضو وفق ما نص عليه الإعلان الدستوري.

وقد نظمت ليبيا انتخابات تشريعية (انتخابات المؤتمر الوطني العام) من قبل المفوضية الوطنية العليا وفقاً للمادة (30) من الإعلان الدستوري ليكون أعلى سلطة تشريعية منتخبة، وكانت لاختيار 200 من أعضاء المؤتمر الوطني العام الذي سيتولى السلطات من قبل المجلس الوطني الانتقالي لتسيير البلاد خلال المرحلة الانتقالية على مدى 18 شهراً وفق قانون الانتخابات الليبي، وتعيين حكومة مؤقتة واختيار 60 عضواً من المجلس لصياغة دستور جديد.

(1) زحل محمد الأمين، القانون الدستوري والنظم السياسية، دار النهضة العربية للطبع والنشر، القاهرة، 2001م، ص156-157.

(2) محمد حلمي فهي، الانتخابات وأثره في الحياة السياسية والحزبية، القاهرة، دار الثقافة الجامعية بجامعة عين شمس، 1988م، ص1.

ويجب أن يكون حق الاقتراع عاماً ويكون المشاركة فيه متاحة لكل من يتمتع بهذا الحق وفقاً للقانون والدستور، واقتصرت كل دساتير العالم حق الانتخاب على الاقتراع العام مع توفير بعض الشروط التي تتعلق بالسن والجنسية والأهلية القانونية والأهلية الأدبية، وهي شروط لا تتعارض مع عمومية حق التصويت.

وقد اشترط قانون رقم (4) لسنة 2012م بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام في المادة (9) فيمن يمارس حق الانتخابات أن يكون حاصلاً على الجنسية الليبية، كما نصت على أهلية الناخب وذلك بنصها أن يشترط فيمن يمارس حق الانتخاب أن يكون قد أتم 18 الثامنة عشرة من عمره، وأن يكون ليبي الجنسية متمتعاً بالأهلية القانونية، واشترطت بألا يكون محكوماً عليه بعقوبة جنائية أو جنحة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، بالإضافة لذلك لا يحق لمنتسبي الهيئات العسكرية النظامية ممارسة حق الانتخاب، وأهم من ذلك أن يكون مقيداً في سجل الناخبين.

ثانياً– الهيئة الناخبة في ليبيا:

هيئة الناخبين هي مجموعة المواطنين البالغين سن الرشد 18 عاماً الذين يحق لهم ممارسة الوظيفة السياسية وفقاً لشروط معينة ينص عليها عادة في الدستور وقانون الانتخابات ويكونون مقيدين في الجداول الانتخابية[1].

بلغ عدد سكان ليبيا الذين استوفوا السن القانونية للقيد في جداول انتخابات 2012م (18 سنة فما فوق) حوالي 3,652,319 مليون نسمة بنسبة 68.9% من جملة السكان، أما المقيدين في الجداول الانتخابية فوصل عددهم 2865937 ناخباً بنسبة 54.1% من جملة السكان تقريباً، وهذا يعني أن نسبة 14.8% من السكان

(1) سعاد الشرقاوي وعبد الله ناصف، نظم الانتخابات في العالم وفي مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1994م، ص155.

الذين لهم حق القيد في جداول الانتخابات غير مقيدين بالفعل، وهذا ما يوضحه الجدول (1).

جدول (1) توزيع السكان فوق 18 سنة والمقيدين فعلاً في انتخابات المؤتمر الوطني العام ونسبتهم المئوية لعام 2012م

	الدائرة الانتخابية الرئيسية	جملة السكان	الذين لهم حق القيد		المقيدون فعلاً		الفرق بين النسبتين	نسبة المقيدين فعلاً من الذين لهم حق القيد
			عدد	%	عدد	%		
المنطقة الشرقية	طبرق	305755	202162	66.1	171828	56.2	9.9	85
	البيضاء	368144	246925	67.1	162976	44.3	22.8	66
	بنغازي	622148	430878	69.3	330066	53.1	16.2	76.6
	إجدابيا	207487	136517	65.8	106862	51.5	14.3	78.3
	إجمالي	1503534	1016482	67.6	771732	51.3	16.3	75.9
المنطقة الوسطى والجنوب	سرت والجفرة	178685	119928	67.1	74474	41.7	25.4	72.1
	سبها والشاطئ	192481	130492	67.8	92790	48.2	19.6	71.1
	أوباري ومرزق	164553	113140	68.8	90225	54.8	14	79.8
	إجمالي	535791	363560	67.9	257489	48.1	19.8	70.8
المنطقة الغربية	غريان	376716	262481	69.7	243193	64.6	5.1	92.7
	مصراته	511628	336295	65.7	247877	48.5	17.2	73.7
	الخمس	367993	252811	68.7	161658	39.4	29.3	57.4
	طرابلس	1039259	749581	72.1	699355	70.1	2.2	97.1
	العزيزية	422999	293935	69.5	183918	43.5	26	62.6
	الزاوية	540304	377174	69.7	300715	55.7	14	79.7
	إجمالي	3258899	2272277	69.7	1836716	56.4	13.3	80.8
	الإجمالي	5298152	3652319	68.9	22865937	54.1	14.8	78.5

المصدر: من إعداد وحساب الباحثة اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006م، المرجع السابق، وبيانات المفوضية العليا للانتخابات، ليبيا 2012م.

شكل (2) التوزيع لكل من لهم حق القيد والمقيدين فعلاً من جملة السكان في انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012م

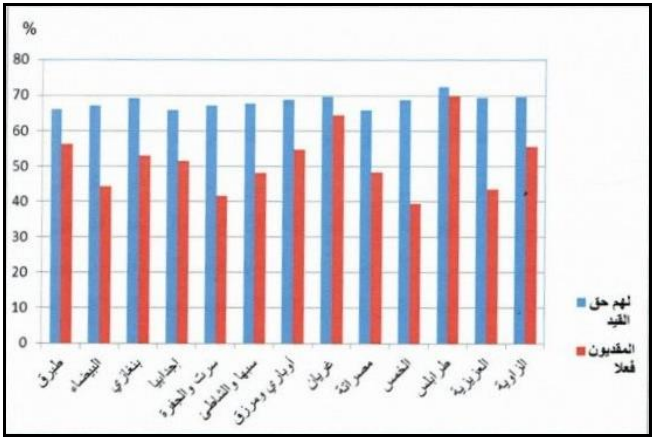

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول (1).

شكل (3) توزيع المقيدين فعلاً من جملة الذين لهم حق القيد في انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012م

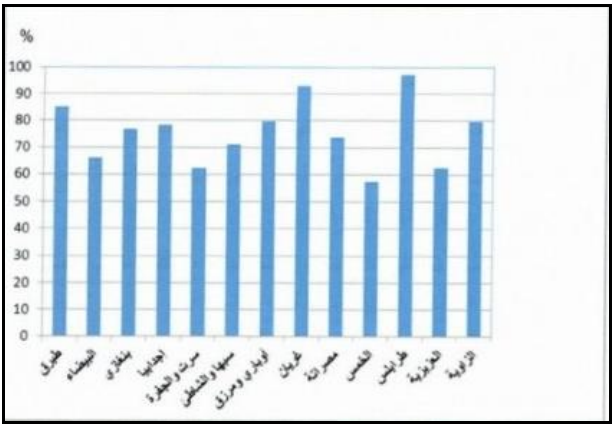

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول (1).

وبالتمعن في محتويات الجدول (1) والشكل (2) نجد أن هذه النسبة تزداد في المنطقة الجنوبية حيث بلغ الفرق بين نسبتي الذين لهم حق القيد والمقيدين فعلاً 19.8%، وكان الفرق في أعلى مستوياته في سرت، حيث بلغت النسبة 25.4%، ويرجع ذلك إلى عزوف بعض المواطنين عن المشاركة في العملية الانتخابية بسبب الضغوط السياسية والاقتصادية التي مرت بها المنطقة، وخاصة مدينة سرت مسقط رأس القذافي التي شهدت آخر معارك بين النظام السابق والثوار المعارضين له، حيث سبب دماراً للمدينة بالكامل، وتهجيرًا لعدد كبير من المواطنين، ويعتبر أغلبهم من مؤيدي القذافي، بينما تقل النسبة في المنطقة الشرقية، حيث بلغت 16.3% تليها المنطقة الغربية حوالي 13.3%.

كما نجد أن توزيع الفئة العمرية (18 سنة فما فوق) التي تكون في سن الانتخاب تختلف حسب مناطق ليبيا، وذلك لتباين عوامل النمو السكاني (الخصوبة – الهجرة) حيث تزداد نسبة الذين لهم حق القيد في المنطقة الغربية فبلغت 69.7% من جملة السكان، بينما نجد في المنطقة الشرقية والمنطقة الجنوبية فإن نسبة من لهم حق القيد متساوية مع بعضها حيث بلغت نسبة المنطقة الجنوبية حوالي 67.9% المنطقة الشرقية 67.6% أما بالنسبة لأعداد المقيدين في الجداول الانتخابية لعام 2012م ونسبتهم إلى إجمالي الليبيين في سن الانتخاب يتضح الآتي:

- تأتي المنطقة الغربية في المرتبة الأولى، حيث بلغ نسبة المقيدين في الجداول الانتخابية 80.8% من إجمالي الفئة العمرية التي لها حق القيد، تليها المنطقة الشرقية بنسبة 75.9% ثم المنطقة الجنوبية بنسبة 70.8% وإن ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات لا تعني بالضرورة الاهتمام بالمشاركة السياسية، وإنما ترجع إلى عدة اعتبارات أخرى منها العامل القبلي والعائلي الذي تتميز به ليبيا

بالكامل، ودوره المؤثر في العملية الانتخابية التي تعمل على حشد أفرادها من أجل القيد في كشوف الناخبين.

- يلاحظ وجود دوائر تجاوزت نسبة المقيدين في جداول الانتخابات 78.5% من إجمالي الذين لهم حق القيد، ففي المنطقة الغربية تجاوزت نسبة كل من طرابلس، غريان، الزاوية، هذه النسبة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الذين لهم حق القيد، والعامل القبلي بالإضافة إلى الأحزاب التي لعبت بشكل كبير في هذه المناطق خصوصاً طرابلس ولإيمان بعضهم أن الدول الديمقراطية لا تتم إلا من خلال صناديق الاقتراع والتصويت. شكل (3)، أما المنطقة الشرقية فقد تجاوزت طبرق هذه النسبة رغم ما شهدته هذه المنطقة من أحداث عنف وعدم استقرار في فترة الانتخابات، بالإضافة إلى معارضة نسبة كبيرة من دعاة الفيدرالية للعملية الانتخابية لعدة أسباب منها عدم الرضا عن تقسيم الدوائر الانتخابية بالإضافة إلى اعتراضهم على دخول الأحزاب الانتخابية بسبب عدم وجود دستور ينظمهم وسط ذلك ارتفعت نسبة المقيدين في جداول الانتخابات في هذه الدائرة حيث بلغت 85% من إجمالي الذين لهم حق القيد، ويرجع ذلك إلى الاعتبارات القبلية والعشائرية بالإضافة إلى رغبة الكثير منهم على تخطي المرحلة الانتقالية والوصول إلى بناء الدولة.

أما المنطقة الجنوبية والوسط فتجاوزت أوباري ومرزق هذه النسبة في حين انخفضت عنها في سبها وسرت بسبب الأضرار التي لحقت بهم في فترة الأحداث والصراعات، وهذا ما أشرنا إليه سابقاً.

ثالثاً- التوزيع الجغرافيا للناخبين في ليبيا:

بلغ عدد المقيدين في الجداول الانتخابية في انتخابات المؤتمر الوطني العام لسنة 2012م نحو 2.8 مليون ناخب بنسبة 78.5% تقريباً من إجمالي الليبيين البالغين سن الانتخاب والبالغ عددهم حوالي 3.6 مليون نسمة.

جدول (2) التوزيع الجغرافي للناخبين والسكان عام 2012م

	الدائرة الانتخابية	السكان			الناخبون		
	الرئيسية	عدد	%	الرتبة	عدد	%	الرتبة
المنطقة الشرقية	طبرق	305755	5.8	9	171828	6.0	7
	البيضاء	368144	7	8	162976	5.7	8
	بنغازي	622148	11.7	2	330066	111.5	2
	إجدابيا	207487	3.9	10	106862	3.7	10
	إجمالي	1503534	28.3	2	771732	26.9	2
المنطقة الوسطى والجنوب	سرت والجفرة	178685	3.4	12	74474	2.6	13
	سبها والشاطئ	192481	3.6	11	92790	3.2	11
	أوباري ومرزق	164553	3.1	13	90225	3.1	12
	إجمالي	535719	10.1	3	257489	8.9	3
المنطقة الغربية	غريان	376716	7.1	6	243193	8.5	5
	مصراته	511628	9.7	4	247877	8.6	4
	الخمس	373110	7	7	161658	5.6	9
	طرابلس	1039259	19.6	1	699355	24.4	1
	العزيزية	422999	8	5	183918	6.4	6
	الزاوية	540304	10.2	3	300715	10.5	3
	إجمالي	3258899	61.6	1	1836716	64	1
	الإجمالي	5298152	100	-	2865937	99.8	-

شكل (4)

توزيع السكان والناخبين على مستوى الدوائر الانتخابية الرئيسية عام 2012م

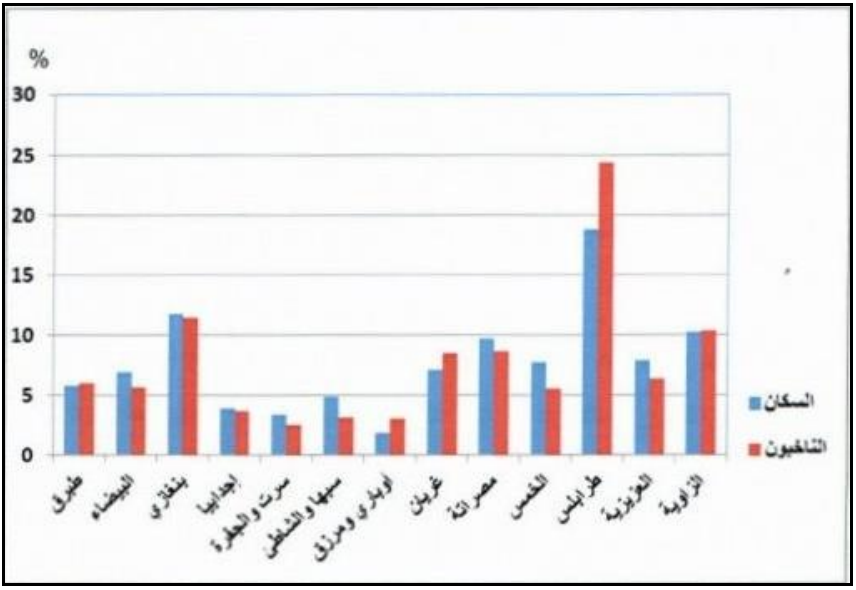

المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى بيانات الجدول (2).

وبالنظر للجدول (2) يمكن أن نتبين صورة توزيع الناخبين في انتخابات عام 2012م وعلاقة هذا التوزيع بصورة توزيع السكان في ليبيا.

فمن خلال توزيع الناخبين نجد أن أكبر تجمع للناخبين في ليبيا كان في المنطقة الغربية، حيث تضم 1.8 مليون ناخب بنسبة 64.1% من إجمالي عدد الناخبين في ليبيا عام 2012م، وتأتي طرابلس الواقعة ضمن هذه المنطقة بالمركز الأول من بين دوائر ليبيا بالكامل من حيث حجم الناخبين التي تبلغ 699355 ناخب بنسبة 24.4%، أما المنطقة الشرقية فتضم حوالي 771732 ناخب بنسبة 26.9% من جملة الناخبين في ليبيا، وكانت بنغازي في المركز الأول من حيث

عدد الناخبين حيث بلغ 330066 ناخب بنسبة 11.5% تليها طبرق 171828 ناخب بنسبة 6.0%.

وتأتي المنطقة الجنوبية والوسط في المرتبة الأخيرة، حيث يقل فيها عدد الناخبين لضآلة سكانها وبلغ عدد الناخبين فيها 257489 ناخب بنسبة 8.9%.

فحسب توزيع الناخبين يمكن تقسيم ليبيا إلى أربع مجموعات رئيسية كما هو مبين في الشكل (4) على النحو التالي:

1) دوائر ذات الحجم الكبير ويتجاوز ناخبوها 500,000 ناخب وهي طرابلس.
2) دوائر ذات الحجم المتوسط ويتراوح أعداد ناخبيها بين 200–300 ألف ناخب وهي بنغازي، غريان، مصراته، الزاوية.
3) دوائر ذات الحجم الصغير التي يتجاوز ناخبوها 100 ألف ناخب وهي طبرق، الخمس، البيضاء، العزيزية، إجدابيا.
4) دوائر ذات الحجم الصغير جداً ويقل عدد ناخبيها عن 100 ألف ناخب وهي سرت، والجفرة، سبها والشاطئ، أوباري ومرزق.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين السكان والناخبين نجد اتفاق رتب نسب توزيع السكان مع نسب توزيع الناخبين في مناطق ليبيا الثلاث الغربية، الشرقية، الجنوبية.

أما بالنسبة للدوائر الرئيسية لليبيا فإن 7 دوائر تتفق في الرتب فيما بين السكان وعدد المقيدين في جداولها الانتخابية وتشمل هذه البيضاء، بنغازي، إجدابيا، سبها، مصراته، طرابلس، الزاوية.

بينما تتقارب رتب السكان والناخبين بحيث لا يتجاوز الفرق رتبة واحدة في 4 دوائر، تتمثل هذه في سرت، أوباري، غريان، العزيزية.

إلا أن الفجوة تتسع بين السكان والناخبين بحيث إنها لا تتجاوز رتبتين في كل من طبرق، والخمس.

رابعاً– توزيع الناخبين على الدوائر الانتخابية:

بلغ عدد الدوائر الانتخابية في انتخابات المؤتمر الوطني العام لسنة 2012م 73 دائرة انتخابية.

جدول (3) توزيع الناخبين على الدوائر الانتخابية في انتخابات المؤتمر الوطني العام لعام 2012م

الدوائر الانتخابية الرئيسية	عدد الدوائر	عدد المقاعد	جملة الناخبين	متوسط ناخب/دائرة	الانحراف عن المتوسط العام	درجة التطرف	ناخب/نائب
طبرق	3	11	171828	57276	18017	2.3	15620
البيضاء	4	11	162976	40744	1485	2.2	14816
بنغازي	5	26	330066	66013	26754	4.4	13694
إجدابيا	6	12	106862	17810	21449-	1.4	8905
سرت	3	9	74474	24824	14435-	1	8274
سبها	4	16	92790	23197	16062-	1.2	5799
أوباري	3	15	90225	30075	9184-	1.2	6015
غريان	4	17	243193	17370	21889-	3.3	14305
مصراته	4	16	247877	61969	22710	3.3	15492
الخمس	5	11	161658	32331	6928-	2.2	14696
طرابلس	8	30	699355	87419	48160	9.4	23311
العزيزية	6	9	183918	30653	8606-	2.5	20435
الزاوية	8	17	300715	37589	1670-	4.0	17689
الإجمالي	73	200	2865937	39259	-	-	14329

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، ليبيا 2012م، المرجع السابق.

شكل (5) توزيع عدد الناخبين لكل دائرة انتخابية في انتخابات المؤتمر الوطني العام لعام 2012م

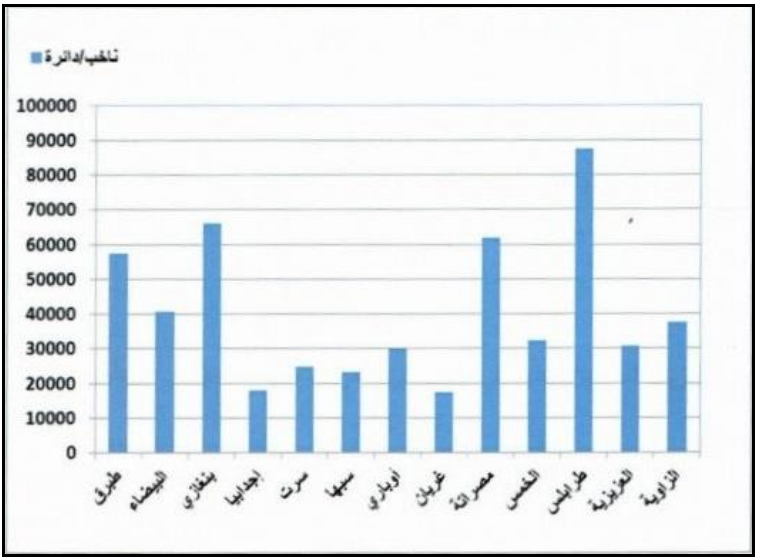

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول (3).

ومن خلال الجدول (3) والشكل (5) نجد أن هناك تفاوتاً في توزيع الناخبين على الدوائر الانتخابية في ليبيا، إذ بلغ المتوسط العام لليبيا حوالي 39259 ناخباً/ دائرة حيث ارتفع عدد الناخبين في طبرق، البيضاء، مصراته، طرابلس عن المتوسط العام لليبيا، بينما انخفض متوسط عدد الناخبين في باقي الدوائر عن المتوسط العام، وكانت غريان أقل الدوائر حيث بلغ 17370 ناخباً/ دائرة.

فإذا تم تقسيم الدوائر على أساس عدد الناخبين فإننا نجد أن هناك سوء توزيع جغرافي للناخبين بين الدوائر الانتخابية أي زيادة الانحراف عن المتوسط ونتيجة لهذا التفاوت في متوسط عدد الناخبين ظهرت درجة من التطرف، أي البعد عن المساواة بالنسبة لتوزيع الناخبين في الدوائر الانتخابية.

كما أن هذا التفاوت يظهر بين عدد الناخبين وعدد ممثليهم من نواب ويعطي عدم التوافق في عدد الناخبين بعض الدوائر الانتخابية أفضلية على حساب الدوائر الأخرى، ففي دوائر سبها يمثل الناخب الواحد في المتوسط حوالي 5799 ناخب/ نائب، بينما تصل هذه القيمة في المتوسط إلى حوالي 23 ألف ناخب/ نائب في دائرة طرابلس وتليها العزيزية 20 ألف ناخب/ نائب ثم الزاوية 17 ألف ناخب/ نائب.

وتقسيم الدوائر الانتخابية في ليبيا على هذا الأساس يكون غير مناسب ولا يكفل التمثيل الكافي للسكان؛ لأن متوسط عدد الناخبين لكل نائب على مستوى ليبيا بلغ حوالي 14329 ناخب/ نائب.

ويتضح مما سبق أنه لا توجد عدالة أو مساواة في توزيع الناخبين على الدوائر الانتخابية؛ لأنه لكي تكون هناك عدالة في التقسيم يجب أن يكون متوسط عدد الناخبين لكل دائرة يدور حول هذا المتوسط، ولا يكون بهذا التفاوت الكبير.

في ليبيا تم تقسيم الدوائر على أساس جملة السكان والمساحة الجغرافية لعدة اعتبارات منها المساحات الشاسعة الصحراوية بليبيا وقلة السكان وتوزيعهم غير المنتظم على مساحة الأراضي وظروف البلاد التي مرت بها ليبيا في فترة الإعداد للانتخابات والتهجير الكبير لليبيين في داخل البلاد وخارجها.

خامساً- توزيع الناخبين على مراكز الاقتراع:

بلغ عدد مراكز الاقتراع 1544 مركز اقتراع في انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012م.

جدول (4) توزيع الناخبين على مراكز الاقتراع في انتخابات المؤتمر الوطني العام لعام 2012م

الدوائر الانتخابية الرئيسية	عدد المراكز	جملة الناخبين	متوسط ناخب/مركز	الانحراف عن المتوسط العام
طبرق	94	171828	1827	-29
البيضاء	97	162976	1680	-176
بنغازي	167	330066	1976	120
إجدابيا	61	106862	1751	-105
سرت	59	74474	1262	-594
سبها	61	92790	1521	-335
أوباري	64	90225	1409	-447
غريان	144	243193	1688	-168
مصراته	155	247877	1599	-257
الخمس	104	161658	1554	-302
طرابلس	272	699355	2571	715
العزيزية	93	183918	1977	121
الزاوية	173	300715	1738	-188
الإجمالي	1544	2865937	1856	-

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، ليبيا 2012م، المرجع السابق.

شكل (6) توزيع عدد الناخبين لكل مركز اقتراع في انتخابات المؤتمر الوطني العام لعام 2012م

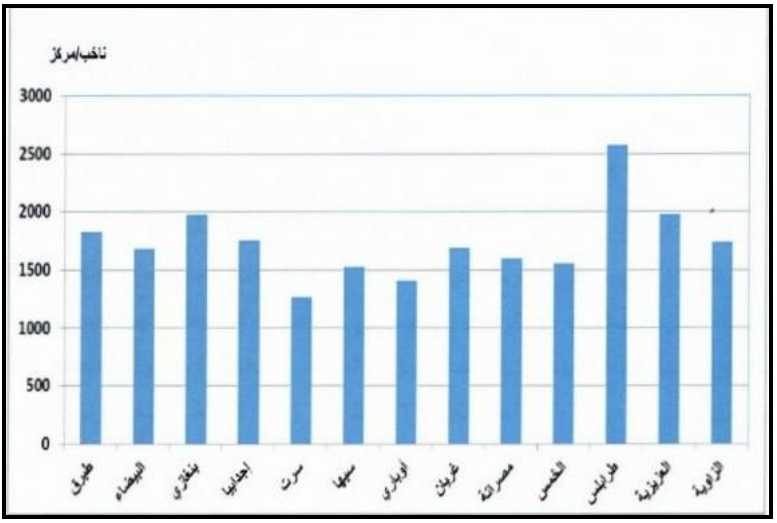

المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى بيانات الجدول (4).

ومن خلال الجدول (4) نجد أن متوسط عدد الناخبين في بعض الدوائر الرئيسية ارتفع عن المتوسط العام لليبيا، وهذه الدوائر هي بنغازي، طرابلس، العزيزية، الزاوية، وكان أعلى متوسط لعدد الناخبين في مراكز المنطقة الغربية، حيث تأتي طرابلس في المرتبة الأولى بمتوسط 2571 ناخب/ مركز، ثم العزيزية في المرتبة الثانية بمتوسط 1977 ناخب/ مركز شكل (6).

وقد قامت المفوضية بإضافة الوقت الكافي للناخبين للإدلاء بأصواتهم حيث فتحت مراكز الاقتراع في برقة من الساعة 7 مساءً، وأغلقت منتصف الليل، كما تم فتح مراكز في الكفرة وأغلقت في اليوم التالي لاستحالة تمكن جميع الناخبين المقيدين من الإدلاء بأصواتهم في الوقت المحدد، حيث إن الوقت المحدد ينحصر من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثامنة مساءً، أي لا تزيد عن اثنتي عشر ساعة، خاصة

وأن البيئة الأمنية في ليبيا كانت مضطربة في الفترة التي سبقت الانتخابات تسببت في إغلاق بعض المراكز وتأخر فتح بعضها، وقد تم تجميع محطات متعددة في مكان واحد، وفي بعض الحالات مع صندوق اقتراع واحد يخدم محطات متعددة، كما تم السماح للناخبين المسجلين من التصويت في أي مركز من مراكز الاقتراع في المنطقة حتى وإن كان اسمه غير مسجل في ذلك المركز.

كما نلاحظ من الجدول أيضاً انخفاض متوسط عدد الناخبين في مراكز الاقتراع عن المتوسط العام لليبيا في باقي دوائر ليبيا، وكانت سرت أقل الدوائر الانتخابية، حيث بلغ حوالي 1262 ناخب/ مركز، وبالتالي فإننا نجد عدم المساواة في توزيع الناخبين على مراكز الاقتراع.

دعا للمشاركة في الانتخابات أكثر من مليونين وثمانمائة ألف ناخب (2865937) بنسبة 78.5% من عدد الذين لهم حق المشاركة في الانتخابات البالغ عددهم 3.6 مليون بحسب أرقام المفوضية العليا للانتخابات بعد أن مددت فترة التسجيل لغاية منتصف مايو 2012م[1].

ويدل هذا الرقم الذي يزيد على نصف عدد السكان بأن الأغلبية الساحقة من الليبيين تقرر بحكم صناديق الاقتراع مما يضيف ثقلاً معنوياً إلى الانتخابات، ويبلغ عدد المرشحين في هذا الاحتفال الانتخابي 2501 مرشحاً مستقلاً. أما الرقم القياسي فيمثل في عدد (الكيانات السياسية)[2] المسجلة والذي تجاوز 377 قائمة لا

(1) مصطفى عبد الله خشيم، انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا، مسار التحول الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مجلة المستقبل العربي، عدد 406، ديسمبر 2012م، ص125.

(2) الكيانات السياسية: مجموعة من الأفراد أو تجمع سياسي أو ائتلاف سياسي يقدمون قائمة ترشيح وهو اتفاق سياسي لغرض المشاركة في انتخابات المؤتمر الوطني العام، ويجب أن يوثق لدى أحد محرري العقود المعتمدين على ألا يقل عدد الأعضاء المنتسبين إليه عن ثلاثة أعضاء.

تخضع لأي قانون منظم لها بلغ عددهم 1206 مرشحاً[1]، إلا أن عدد الذين أدلوا بأصواتهم بلغ 1768605 بنسبة 61.6% من المسجلين، وقد قاموا بالتصويت لإيمانهم بأن الانتخابات وصندوق الاقتراع هو الطريق الوحيد للوصول إلى الدولة الديمقراطية، ورغبتهم في تحقيق الحرية من خلال صنع القرار والمشاركة في الحياة السياسية، وقد كان عددٌ كبيرٌ من الذين صوتوا غير مقتنعين بالانتخابات، وكان هدفهم الإسراع للخلاص من الأزمة وإنهاء المرحلة الانتقالية، إلا أن هناك عدداً كبيراً لم يشارك في الانتخابات.

فمن خلال الجدول (5) والشكل (7) نجد أن عدد الناخبين المسجلين انخفض في كل الدوائر من 2765935 ناخباً بنسبة 78.5% من جملة الذين لهم حق القيد إلى 1768705 ناخباً من الذين أدلوا بأصواتهم بنسبة 48.4% من جملة الذين لهم حق القيد منهم 1081331 ناخباً بنسبة 61.1% و687274 ناخباً بنسبة 37.9% من جملة الذين أدلوا بأصواتهم يوم الانتخاب.

فهناك عوامل أثرت على العملية الانتخابية، وبالتالي فإن المشكلة الحقيقية في قضية الانتخاب والعملية الانتخابية ليست فقط غياب الخبرة ودورها في ممارسة كيفية الحق الانتخابي، حيث لم تقم المفوضية بإعلان الناخبين بأن الدائرة الفرعية التي سجلوا بها هي نفس الدائرة الفرعية التي ينتخبون داخلها، كما لم يكن هناك نظام الكتروني لتسجيل الناخبين، وبالتالي فقد قام عدد من الناخبين بالتسجيل في أكثر من دائرة، كما أن الانتخابات جرت في وسط تحديات سياسية وأمنية وخلافات في الرؤى وصلت إلى حد الدعوة إلى مقاطعتها في بعض المناطق الليبية، إذ أثير لغط كبير بشأن توزيع المقاعد الانتخابية وحصول المنطقة الغربية على أكبر نسبة

(1) التقرير النهائي لفريق الاتحاد الأوروبي لتقييم الانتخابات في ليبيا، انتخابات المؤتمر الوطني العام، ص5.

من المقاعد، وهناك مشاكل تتعلق بالمواطنين المهجرين أثناء الثورة كأهالي تاورغاء، وبعض المناطق الأخرى، وتشمل دعاة الفدرالية في شرق ليبيا التحدي الأكبر حيث دعوا إلى مقاطعة الانتخابات خوفاً من التهميش، ويرى البعض أن الوضع الأمني الهش في ظل انتشار ظاهرة السلاح ووجود المليشيات في معظم المناطق الليبية سبب في انخفاض عدد الناخبين.

جدول (5) التوزيع النسبي للناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في انتخابات المؤتمر الوطني العام / لعام 2012م

الدائرة الانتخابية الرئيسية	الذين لهم حق القيد	جملة الناخبين		الناخبون الذين أدلوا بأصواتهم	ذكور	%	إناث	%
		عدد	%					
طبرق	202162	171828	84.9	95168	58398	61.4	36770	38.6
البيضاء	246825	162976	66	85696	52722	61.5	32974	38.5
بنغازي	430878	330066	76	216404	134393	62.1	82011	37.9
إجدابيا	136517	106862	78	65231	37775	57.9	27456	42.1
سرت	119928	74474	62	31386	21485	58.5	9901	31.5
سبها	130492	92790	71.1	51637	31847	61.7	19790	38.3
أوباري	113140	90225	79.7	53711	29529	55	24182	45
غريان	262481	243193	92.6	141157	84702	58.6	56455	40
مصراته	336295	247877	73.7	169698	105470	62.2	64228	37.8
الخمس	252811	161658	57.4	87938	64988	74	22950	26.1
طرابلس	749581	699355	97	502654	289751	57.6	212903	42.4
العزيزية	293935	183918	62.5	93176	63376	68	29800	32
الزاوية	377174	300715	79.7	174749	106895	61.2	67854	38.8
الإجمالي	3657637	2865937	78.5	1768605	1081331	61.1	687274	38.9

المصدر: المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، ليبيا، 2012م، الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006م، المرجع السابق.

شكل (7) توزيع الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في انتخابات المؤتمر الوطني العام لعام 2012م

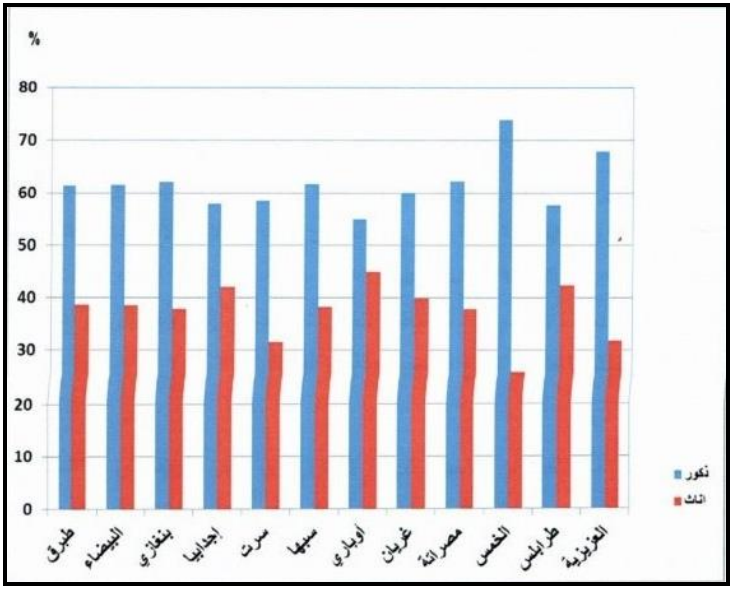

المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى بيانات الجدول (5).

الناخبون النازحون:

لغرض انتخابات المؤتمر الوطني العام حددت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات مناطق للنازحين داخلياً بسبب نزاع 2011م وبتشجيع من المفوضية للمشاركة السياسية للنازحين تمكن هؤلاء النازحين من مناطق مصراته، تاورغاء، القواليش، الأصابعة، يفرن والمشاشية من الإدلاء بأصواتهم في مراكز التسجيل البالغة 14 مركزاً خاصاً في طرابلس، بنغازي، الخمس، سبها، غريان، سرت. وتم إضافة وقت لاحق للاعتراف بالنازحين من بني وليد، وقد وصل عدد الناخبين النازحين في ليبيا 14104 ناخباً. وكان الناخبون من تاورغاء أكبر مجموعة من النازحين حيث بلغ عددهم 12104 ناخباً مسجلاً، أما المناطق الأخرى فقد كان عدد الناخبين المسجلين المشاشية 1470 ناخباً، وبني وليد 441 ناخباً، ومصراته

89 ناخباً، وقد تعاملت محطات الاقتراع في كل من طرابلس وبنغازي مع أكبر عدد ممكن من الناخبين المسجلين حيث بلغ العدد 6142 في طرابلس و4372 في بنغازي[1].

الناخبون في الخارج:

حددت المفوضية الوطنية العليا ستة بلدان للتصويت من خارج البلاد، كما أشرنا سابقاً وتم التصويت بإشراف كل من المفوضية العليا للانتخابات ومنظمة الهجرة الدولية.

وقد كان عدد الناخبين حوالي 7672 ناخباً من كل الدول الستة، وتمثل منطقة بنغازي 2278 وطرابلس 2066 أعلى الأرقام من حيث الإدلاء بالأصوات، وقد سجلت في الأردن 2039 والمملكة المتحدة على 1852 صوتاً، بينما بقية الدول سجلت كل منها أقل من 700 ناخب، وقد تم إرسال نتائج التصويت بالخارج الكترونياً إلى مراكز التجميع بطرابلس، وإدماجها ضمن نتائج التصويت داخل البلاد[2].

النتائــج:

توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها في الآتي:

- إن الناخبين تقريباً لا يتوزعون بنفس طريقة توزيع السكان في مناطق ليبيا ويرجع ذلك إلى التابين في اهتمام السكان بالعملية الانتخابية والقيد في سجل الناخبين.

(1) التقرير النهائي لفريق الاتحاد الأوروبي لتقييم الانتخابات في ليبيا، المرجع السابق، ص17.
(2) المرجع السابق نفسه، ص17.

- نجد أن هناك قدم مساوة في توزيع الناخبين على الدوائر الانتخابية، فرغم أن عدد المقاعد المخصصة بكل دائرة يضبط وفقاً لعدد السكان إلا أن هناك اختلافًا كبيرًا يبين عدد الناخبين حسب الدوائر الانتخابية.

- نجد أن هناك عدم مساواة في توزيع الناخبين على الدوائر الانتخابية.

- يتباين توزيع الناخبين على مراكز الاقتراع حيث ارتفع عدد الناخبين في بعض مراكز الاقتراع في حين هناك مراكز أخرى تستحمل عدد أكثر من الناخبين.

- لم تقم المفوضية بوضع ضوابط تحدد عملية تسجيل الناخبين، فمن جهة لم تضع نظامنا إلكترونياً لتسجيل الناخبين كما لم يتم إعلان الناخبين أن الدائرة الفرعية للانتخابات التي سجلوا بها هي نفسها الدائرة التي يتكون داخلها.

- كما أن الانتخابات جرت وسط تحديات سياسية وأمنية وخلافات في الرؤى وصلت إلى حد مقاطعتها في بعض المناطق الليبية، ونتج عن ذلك انخفاض عدد الناخبين.

التوصيات:

بناءً على نتائج البحث توصي الباحثة بالآتي:

- تسجيل الناخبين أمر ضروري لشرعية الانتخابات، فلابد من إنشاء نظام إلكتروني لتحسين تسجيل الناخبين.
- ينبغي توسيع برامج توعية، وتثقيف للناخبين قبل الانتخابات؛ لتعميق فهم الناخبين للعملية الانتخابية، وتشجيع مشاركة جميع الناخبين المؤهلين والأميين

وسكان المناطق الريفية البعيدة، ومجموعة النازحين استجابة لضرورة الحماية الكاملة لحقوقهم في المشاركة السياسية والمدنية.

- يجب أن يتم اتخاذ الإجراءات الأمنية خلال عملية الانتخابات المستقبلية، ولكن من الضروري إعلان العامة بطبيعة الإجراءات الأمنية المتخذة، ولا يعتمد الإحساس بالإحسان على وصول إجراءات أمنية، ولكنه يعتمد على معرفة المواطنين، وتوقعهم بهذه الإجراءات الأمنية.

الخاتمة:

رغم عدم جاهزية ليبيا لمثل هذا الاستحقاق الانتخابي إلا أن الإقبال الجيد على الانتخابات أثبت نجاح الانتخابات ورضا الناخبين عليها بالنسبة لحداثة هذه التجربة وسط هذه التحديات باعتبار أن المؤتمر الوطني العام يمثل مرحلة أساسية في عملية الانتقال الديمقراطي المستهلة إثر الثورة، وإن الانتخابات مجرد بداية لعملية انتقالية طويلة بدأ من كتابة الدستور وتشكيل حكومة جديدة خاصة، وأن الانتخابات ذات أهمية رمزية في جعل البلاد تخرج من الفوضى، وتوفر مستوى من الشرعية على المؤسسات السياسية في البلاد التي كانت مفقودة خلال المرحلة الانتقالية، وظهر بشدة تصميم وعزم الشعب الليبي لبناء ليبيا الجديدة، وأعطت انطباعاً وكأن الليبيين لم ينقطعوا عن ممارسة حقهم الانتخابي منذ مشاركته في آخر انتخابات له سنة 1965م.

قائمة المصادر والمراجع

1) التقرير النهائي لفريق الاتحاد الأوروبي لتقييم الانتخابات في ليبيا، انتخابات المؤتمر الوطني العام، 2012م.
2) الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006م.
3) المفوضية العليا للانتخابات، ليبيا، 2012م.
4) خشيم، مصطفى عبد الله، انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا، مسار التحول الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مجلة المستقبل العربي، عدد 406، ديسمبر 2012م.
5) الشرقاوي، سعاد، وعبد الله ناصف، نظم الانتخابات في العالم وفي مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1994م.
6) الأمين، زحل محمد، القانون الدستوري والنظم السياسية، دار النهضة العربية للطبع والنشر، القاهرة، 2001م.
7) شرف، عبد العزيز طريح، جغرافية ليبيا، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1971م.
8) فهمي، عمر حلمي، الانتخابات وأثره في الحياة السياسية والحزبية، القاهرة، دار الثقافة الجامعية بجامعة عين شمس، 1988م.